

العصر الذهبي للنفط الروسي يقترب من نهايته

الاستثمار المكلف في حقول جديدة وتمتين العلاقة ببيكين طريق موسكو للحفاظ على موقع في سوق الطاقة



تستشرف دراسة صدرت عن مركز سترا تفور الأمريكي للأبحاث الأمنية والإستراتيجية مستقبلا قاتما لصناعة النفط في روسيا. ولا يرتبط الأمر هنا بأسعار النفط التي بلغت أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، بل باستنزاف الحقول النفطية بشكل أثر على مخزونها، ويهدد بأقول شمس النفط الروسي، وما لذلك من تداعيات على اقتصاد البلاد المعتمد على الطاقة، وسياساتها ككل.

واشنطن - تعيش روسيا آخر أيام وصولها إلى النفط الرخيص. ومع تقلص الاحتياطيات، سيضطر منتجو الطاقة في نهاية المطاف إلى تحويل أعمالهم إلى مناطق ذات تكلفة أعلى.

ومن المرجح أن يفزامن هذا مع تباطؤ النمو العالمي في الطلب على الوقود الأحفوري، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الطلب إلى ذروته في سنة 2040 أو قبل ذلك، مع التحول إلى الطاقة النظيفة. ورغم ذلك، لن تقتصر هذه المصاعب على صناعة النفط، حيث يخلف الإنفاق الحكومي الضخم في جميع أنحاء المجتمع الروسي.

حقول مستنزفة

تسلط دراسة نشرها مركز سترا تفور الأمريكي للأبحاث الأمنية والإستراتيجية الضوء على هذا التحدي الذي سيؤثر حتما على اقتصاد روسيا ومستقبلها بشكل عام، لافتة إلى أن مفتاح الحفاظ على موقع روسيا في سوق الطاقة يكمن في تأمين التكلفة اللازمة لتطوير حقول جديدة، وسيستمد ذلك على قدرة موسكو على تأمين موطئ قدمها في سوق الصين المتعطشة للنفط. وقد لا تجد روسيا خيارا آخر سوى قبول اقتراب أيام العصر الذهبي للنفط من نهايته.

للحفاظ على الإمدادات سيضطر منتجو النفط الروس إلى البحث عن طرق جديدة للإنتاج «غير التقليدي»

بالإضافة إلى ذلك، حتى لو لم يتغير الإنتاج، سيتغير السعر. حيث تبقى عروض الصخر الزيتي الحالية في روسيا باهظة مقارنة بالصادرات التقليدية (3 أضعاف). وفي حين لن تظل تكاليفه كما هي، ستستمر أسعار النفط الروسي في الارتفاع حيث يصبح إجمالي الإنتاج أكثر اعتمادا على الاستخراج بعيدا عن المراكز السكانية (على سبيل المثال، تعد المسافة بين موسكو ولندن أقل من تلك التي تفصلها عن احتياطيات النفط شرق سيبيريا).

لا يعتبر قطاع الطاقة الحالي في روسيا مجهزا بما يكفي لتخفيف وطأة ارتفاع التكاليف بسبب عدد من العوامل الرئيسية. وأدت شبكة مصافي النفط الروسية غير الفعالة وضعف التكامل إلى زيادة الطلب من الأسواق الرئيسية على النفط الخام بدلا من المنتجات المشتقة منه والأكثر ربحية. ولأسباب تتعلق بالبيئة والكفاءة، تفضل بلدان أوروبا تكوير النفط بنفسها. ومن المرجح أن يجهد تفضيل السوق للخام الروسي بدلا من مشتقاته حقول غرب سيبيريا. ففي السنوات الأخيرة، صدرت روسيا كميات من النفط الخام على قدم المساواة مع السعودية. وأدت رغبتها في إطالة هذا العرض إلى تسريع الحاجة إلى دخول مناطق يصعب

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعادت الحقول التقليدية في غرب سيبيريا تنشيط الاقتصاد الروسي، حيث أنتجت كمية هائلة من النفط منخفض التكلفة في وقت زائد فيه الطلب العالمي بسرعة. ولكن، بعد مرور 15 عاما، بدأت موارد هذه الحقول تنخفض. والحقول الجديدة قادرة على تعويض هذا الانخفاض، ولكن تطوير هذه المناطق يتطلب أموالا أكثر. وستستل السوق في نهاية المطاف إلى مرحلة انخفاض الإنتاج في ثلاثينات القرن الحالي.

النفط الروسي سيصبح أكثر تكلفة

وبالمقارنة مع روسيا، تبقى هذه الدول المنتجة للنفط والتي حققت نجاحا أكبر ذات عدد أقل من السكان، مما يعني أن عدد الصناعات اللازمة للتنوع أقل وأن تنفيذ خطط الاستثمار العام ممكنة بكفاءة أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، تنفق روسيا على القوات العسكرية من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر. وقد يصبح تحقيق طموحاتها عبر دعم السكان وجيش من الطراز العالمي إنجازا مستحيلا.

ويضع هذا بدوره مستقبل النفط الروسي على طريق مسدود. ومن المحتمل أن يكون الرئيس فلاديمير بوتين على علم بالتكاليف اللازمة للتخلص من الاعتماد الروسي على النفط، لكن "العلاج قد يكون أسوأ من المرض". إذا أراد بوتين وضع حد لرئاسته عندما تنتهي فترة ولايته الحالية في 2024، فقد يكون أكثر اهتماما بتجنب الألام قصيرة المدى للتغيير على حساب السنوات القادمة.

لكن، وفي ظل التغييرات الدستورية الجديدة التي اقترحها الكرملين، يزيد احتمال أن يظل بوتين في السلطة عندما يحدث التغيير في نموذج النفط خلال العقد المقبل. ومع حكم ممتد، قد تتوسع شهية بوتين لإجراء تعديلات جزئية على السياسة المالية أو موقف روسيا تجاه الديون الخارجية. لكن، وبغض النظر عن هوية رئيس البلاد، يؤكد خبراء سترا تفور أن العصر الذهبي للنفط الروسي يقترب من نهايته.

يدفع ذلك روسيا إلى تعديل تأثير النفط على ميزانيتها، فقد خسر سعر خام برنت في أسواق آسيا أكثر من 12 في المئة من قيمته، وتراجع سعره إلى أقل من 17 دولارا للبرميل.

ولّد القطاع النفطي في روسيا احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، على الرغم من الانخفاضات الحادة في الطلب والأسعار لانتشار كوفيد - 19.

سترا تفور
مستقبل النفط
الروس على طريق مسدود

ولكن، لن يغير تعديل الميزانية الناجح واقع الوضع الاقتصادي في روسيا. فمع وجود احتياطيات نفطية، يتعين على البلاد بناء اقتصاد حديث. وقد تخدم إعادة تشكيل الاقتصاد الروسي بدلا من إطالة اعتماده على الطاقة مسار البلاد الاقتصادي على المدى الطويل. لكن هذه الفكرة ليست جديدة على موسكو حيث كان التحديث هدفها لعقود، وجددت جهودها الرامية إلى ذلك.

أصبح المنتجون أقل خضوعا لسيطرة الدولة مع خطط زيادة الاستثمار العام. ويتبع ذلك نماذج بلدان مثل النرويج وأستراليا وكندا التي بنت اقتصادات مزدهرة بعيدا عن النفط.

التنافسي بين المنتجين الروس من الأعمال اللازمة لتحسين طرق الاستخراج.

وعلى المدى الطويل، سيعتمد مفتاح الحفاظ روسيا على موقع قوي في سوق الطاقة وتطوير حقولها باهظة الثمن في شرق سيبيريا على نجاحها في آسيا وتأمينها لعلاقات طاقة متينة مع الصين. تؤمن روسيا حاليا 15 في المئة من النفط الذي تستهلكه الصين، وستستمر هذه النسبة في الارتفاع حيث تتخلص الصين من طاقة الفحم ببطء. ويشير هذا النمو في الطلب من قبل أكبر مستورد للطاقة في العالم إلى وجود حل لتغطية بعض الخسائر في السوق الأوروبية.

مع ذلك، لا تخلو علاقة موسكو مع بكين من التوترات بسبب مصالح الطرفين المتصادمة في القطب الشمالي وفي آسيا الوسطى. لكن تبقى العلاقات الطاقية بين روسيا والصين حاسمة بالنسبة إلى قوة كل بلد، مما يعني أنهما لن يضحيا بها بسبب خلافات سياسية ثانوية. ويمكن السؤال الحقيقي في ما إذا كانت موسكو قادرة على تنمية علاقاتها الطاقية مع الصين بما يكفي لتعويض أي خسائر في السوق الأوروبية.

خيارات غير مرضية

بالإضافة إلى التحديات المحلية، يخفض مشهد سوق النفط العالمي الحالي آمال مستقبل قطاع النفط الروسي. وقد

الوصول إليها. وسيؤدي ارتفاع التكاليف إلى تضخيم نقاط الضعف هذه.

كما أدى نقص المؤسسات المالية التي تحظى باحترام عالمي إلى حرمان روسيا من بعض المزايا الاقتصادية المكتسبة من الأسواق الوطنية، مما أدى إلى تفاقم اعتمادها على عقود نفط برنت والنفط الخام بالدولار.

وحالت العقوبات الدولية دون الوصول الحر إلى معدات استخراج النفط المتطورة (تستورد روسيا 99 في المئة من معداتها)، مما قلص من قدرة موسكو على الاستفادة الكاملة من الاحتياطيات البحرية أو الرواسب الصخرية. وبينما توجد طرق لالتفاف على العقوبات، تعتمد روسيا كثيرا على الدعم الدولي مما يجعل القيود الغربية تستمر في إعاقة قدرتها على الاستفادة من مواردها المتبقية.

ورحّص المنتجون الكبار بالفعل 95.7 في المئة من احتياطيات البلاد المؤكدة، و88 في المئة من احتياطياتها المقتررة. ومع ذلك، أصبحت الصناعة الخاصة الروسية أكثر اعتمادا على السوق في السنوات الأخيرة، مع توسع الشركات لعملياتها خارج البلاد. وظهر عمالقة الطاقة المحليون، مثل لوك أويل، درجة عالية من القدرة على تحمل المخاطر للتعامل مع المشاريع الكبرى في العراق، في حين وجهت روسنفت انتباهها إلى جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، يعد الهيكل غير

مستشفيات بريطانيا بلا عمال أجنبية بعد بريكست.. من سيتولى المهمة؟

النظر عن بريكست، ستظل هيئة الصحة الوطنية بحاجة لموظفين من خارج البلاد. وأوضح بالقول "مع قرابة 100 ألف وظيفة شاغرة، فإن التوظفات الدولية الترتيبية هي الخيار الحقيقي الوحيد لمعالجة نقص موظفي هيئة الصحة الوطنية للسنوات الخمس المقبلة على الأقل".

ودعا مركز "كينغز فاند" الحكومة للتخلي عن زيادة سنوية يتوقع أن تبلغ 625 جنيها هذا العام، يدفعها عمال هيئة الصحة الأجانب في نتائج لهم خدمات الرعاية الصحية التي يساعون في توفيرها.

ومن الواضح أنه في مرحلة ما بعد الفايروس، ستكون معاملة العمال الأجانب في هيئة الصحة موضوعا سياسيا رئيسيا في المملكة المتحدة. وفي بلد يصفق فيه المواطنون أسبوعيا لطواقم هيئة الصحة وسواهم من عمال الخط الأول في معركة التصدي للفايروس، كيف يمكن لحكومة أن تنتكر لحقوق موظفي الرعاية الصحية وتحرمهم من تحسين ظروفهم.

لكن لابلانسا غير مقتنع بذلك، مبررا بالقول إنه خلال العامين اللذين أمضاهما في المملكة المتحدة، لم يكن يعتبر نفسه أجنبيا لكن "بريكست وضع حدا لذلك". وأردف "تساورني شكوك... سيستمر الأمر لبرهة لكن سنعود لإلقاء اللوم على المهاجرين في كل شيء".

جماعي محتمل للموظفين نتيجة لذلك. وكشف أرقام تقرير "حرية المعلومات" التي نشرت في نوفمبر أنه خلال ثلاث سنوات منذ الاستفتاء، غادر المملكة المتحدة أكثر من 11.600 من أفراد هيئة الصحة الوطنية من الاتحاد الأوروبي من بينهم 4783 ممرضا.

وإضافة إلى عود انتخابية لحكومة بوريس جونسون بإتفاق نحو 34 مليار جنيه إضافية (38 مليار يورو، 42 مليار دولار)، سنويا على هيئة الصحة الوطنية، تبرز تساؤلات حول كيفية سد النقص في اليد العاملة. ويضيف بايليز "بغض



موظفو الصحة الأجانب ينقذون حياة البريطانيين

ويضيف التقرير أن "الموظفين يحملون في ما بينهم 200 جنسية مختلفة غير بريطانية". وحوالي 65 ألفا منهم من مواطني دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، يمثلون 5.5 في المئة من موظفي هيئة الصحة الوطنية في إنجلترا. وقرابة 52 ألف موظف من جنسيات آسيوية.

وفي مقدمة الجنسيات الـ16 الأكثر شيوعا بين موظفي هيئة الصحة الوطنية يأتي الهنود (21207) والنيجيريون (6770) والزمبابويون (4049). وإضافة إلى ذلك، يقدر مركز الأبحاث التابع لجهاز الصحة، كينغز فاند (صندوق الملك)، أنه خارج هيئة الصحة الوطنية نحو واحد من ستة بين 1.5 مليون شخص يعملون في الرعاية الاجتماعية للكبار في القطاع الخاص، هم أجنبيا.

وقال المدير المساعد لشؤون السياسات في الصندوق اليكس بايليز إن "هيئة الصحة الوطنية تعتمد على الإسهامات المهمة التي يقدمونها (العمال الأجانب)". وأضاف "برز ذلك بشدة في الأسابيع الماضية، عندما لبت طواقم هيئة الصحة الوطنية نداء الواجب للعناية بالمرضى المصابين بفايروس كورونا المستجد".

وتعتمد بريطانيا على مثل هؤلاء العمال في وقت لا يزال مستقبل العديد ممن سيقفون في البلاد مجهولا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في يناير. وقال لابلانسا "لم يسألني أحد

لندن - جون بونس لابلانسا ممرض يعمل على خط الدفاع الأول في وحدة العناية المركزة التي يعالج فيها المصابون بفايروس كورونا المستجد في مستشفى شيفيلد التعليمي في شمال إنجلترا، ومثل الكثير من زملائه العاملين في هيئة الصحة الوطنية فإن هذا الممرض البالغ من العمر 45 عاما ليس بريطانيا.

يعمل الممرض الإسباني إلى جانب زملاء من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والفلبين والهند، وكذلك من المملكة المتحدة. ويشير لابلانسا المقم في المملكة المتحدة منذ 20 عاما في تصريحات صحافية "أحيانا أكثر اللهجات التي يصعب علي فهمها هي البريطانية". والفريق الطبي المختلط في شيفيلد لا يختلف عن طواقم أخرى في المستشفيات البريطانية. فقد أظهرت بيانات برلمانية نشرت في يوليو الماضي أن نحو 153 ألفا من العاملين في القطاع الصحي من بين 1.2 مليون شخص من طواقم هيئة الصحة الوطنية، غير بريطانيين.

ووفق الأرقام، يمثل ذلك 13.1 في المئة من جميع الموظفين المعروفة جنسياتهم، أو ما يزيد بقليل عن واحد من ثمانية".

